

## تونس: تذبذب المواقف يُحيل مبادرة الحوار إلى الإنعاش



ولا تتوقف تلك المخاوف عند ارتدادات مثل هذا المستجد على مجمل المشهد السياسي، لجهة تحويل وجهة الحوار نحو مبرعات أخرى مُنفصلة عن ظروف الأزمة في البلاد وتعميقاتها، بقدر ما هي مُرتبطة بسياق الترتيبات التي سنتتهي إليها الأوضاع على المدى الإستراتيجي، ذلك أن التلويح بإقحام الجيش قد يكون مقدمة تمهيدية قد يلجأ إليها قيس سعيد حين تنضج اللحظة.

على قاعدة التفريق بين "الشرعية" و"المشروعية" الذي ينادي به الرئيس. وقد يكون التلويح المبطن بضرورة ضم المؤسسة العسكرية إلى الأجسام المعنية بهذا الحوار جزءاً من أدوات الضغط باتجاه الوصول إلى تلك المعادلات الجديدة للصراع، الأمر الذي أثار الكثير من المخاوف من الانعكاسات المحتملة لإقحام الجيش في العملية السياسية.

ونحسب أن يكون الرئيس سعيد يُحاول من وراء هذا الغموض إفراغ الحوار من محتواه عبر تشبيك الأطراف المشاركة فيه، ما يجعل مشاركتها غير فعالة سواء من حيث عدد المشاركين أو من حيث قوة الاقتراح التي ستكون لها، وبالتالي تحويل هذا الحوار إلى ورقة أخرى تضاف إلى ملف الأزمة الراهنة.

بل إن الدوائر القريبة من الرئيس تدفع بمقاربة مفادها أن هذه "القنبلة السياسية" تُعد رفضاً مُبطناً لمبادرة اتحاد الشغل، وهي تعكس انتصاراً لرؤية سعيد، وعزماً واضحاً على الذهاب حتى النهاية في إحداث تغييرات جوهرية في قواعد المعادلة السياسية في البلاد.

وتقوم رؤية سعيد التي يعمل على بلورة أركانها بعيداً عن الأضواء، على ضرورة تشكيل خارطة سياسية جديدة يلعب فيها "شباب الثورة" الدور الأبرز في صياغة التوجهات الكبرى في البلاد على قاعدة الأهداف الكبرى التي نادت بها "الثورة" في تونس في العام 2011، التي يرى أن الأحزاب والمكونات السياسية الحالية التفت عليها وأجضبتها.

وقد عبر بوضوح عن هذه الرؤية في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر الماضي، عندما أكد في كلمة القاها أمام عدد من أهالي بلدة "منزل بوزيان" من ولاية سيدي بوزيد بوسط البلاد، أنه تم الانحراف بـ"الثورة" في بلاده، و"السطو على مطالب الشعب التي استشهدت من أجلها العديد من التونسيين".

وتتطوي هذه المواقف التي تتغير وفقاً لحسابات متعددة، على دلالات لا تخلو من مناورات سياسية خفية مُرتبطة بأوراق الرهان على إضاج معادلات جديدة تسمح بطرح خيارات أخرى على الطاولة، في سياق الاندفاع نحو إعادة صياغة موازين القوى

أشارت الرئاسة التونسية في بيانها إلى أن الرئيس وافق خلال اجتماعه مع نور الدين الطوبوي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، على إجراء حوار وطني بهدف "تصحيح مسار الثورة التي تم الانحراف بها عن مسارها الحقيقي الذي حده الشعب منذ عشر سنوات ألا وهو الشغل والحرية والكرامة الوطنية".

وأضافت أن الرئيس سعيد شدّد خلال هذا الاجتماع على "وجوب تشريك مُمتلئين عن الشباب من كل جهات الجمهورية في هذا الحوار وفق معايير يتم تحديدها لاحقاً"، كما "اتفق" مع الطوبوي على "عقد جلسة عمل في غضون الأيام القليلة القادمة لتناول تفاصيل هذا الحوار".

ولم يتضمن بيان الرئاسة التونسية أي إشارة من بعيد أو قريب إلى دور الأحزاب والمنظمات الوطنية في هذا الحوار، الأمر الذي دفع العديد من المراقبين إلى وصف هذا التطور بـ"المعتطف الإستراتيجي" الذي يربط سعيد من خلاله نسف مسار المرحلة الانتقالية، والتوجه نحو إعادة صياغة عناصر العملية السياسية في البلاد بطريقة مُغايرة.

وتردد صدى تلك "القنبلة السياسية" بقوة في الساحة السياسية، عكسته ردود الفعل التي تباينت في توصيف أهدافها، وفي تحديد أبعادها ودلالاتها، رغم أنها بدت في معظمها غير مطمئنة لمسار الحوار في هذه الفترة التي تشهد مُتغيرات سياسية مُتعددة.

وبدا هذا التباين واضحاً من خلال الخيبة التي ارتسمت لدى البعض من الذين يعتقدون أن الحوار الشامل الذي تُشارك فيه الأحزاب والمنظمات الوطنية هو طريق الخلاص، وارتياح لاح هناك لدى الذين يعتبرون أن الحوار المطروح بشكله الراهن من شأنه تعويم الأزمة، وتكريس استمرار سطوة القوى التقليدية على المشهد السياسي.

ناتج المشاورات والاتصالات لتجسيد هذه المبادرة على أرض الواقع لم يخرج حتى اللحظة من مربع الاشتباك السياسي المتحرك، وسط مزيج من الانتظار الذي يسبق استنفاد أوراق الضغط المختلفة لإنهاء أو سحب هذه المبادرة من التداول السياسي. وكان واضحاً منذ البداية أن الرئيس سعيد يسعى من وراء ذلك إلى إحداث شرح في العلاقة بين القوى والمكونات الداعمة لمبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك من خلال تعدهم الدفع بعنوان "تصحيح مسار الثورة" كبديل عن "الحوار الوطني" الذي اختاره اتحاد الشغل لمبادرته.

**تذبذب مواقف الأحزاب والمنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني في تعاطيها مع مبادرة الحوار الذي أمله حسابات ضيقة ساهم في تزايد فتور الهمم وانطفاء المعنويات التي رافقت المبادرة عند الإعلان عنها**

وشكل الدفع بهذا العنوان ما يُشبه "القنبلة السياسية" التي جاءت في بيان وزعته الرئاسة التونسية، صححت فيه الأنباء التي تردت قبل ذلك حول "قبول" الرئيس بمبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل المتعلقة بتنظيم "حوار وطني لإيجاد حلول سياسية واقتصادية واجتماعية للوضع الراهن في البلاد". وبدا هذا التصحيح بمثابة "نسف" لمبادرة اتحاد الشغل، حيث

الجمعي قاسمي  
صحافي تونسي

تراجع الحديث في تونس حول مبادرة الحوار الوطني التي أطلقتها الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) لإيجاد مخرج للأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد سجلات سياسية ساخنة سيطرت على مجمل المشهد السياسي والحزبي في البلاد خلال الأيام القليلة الماضية. وفسح هذا التراجع المجال أمام تسلسل البرود إلى تلك السجلات التي تحولت للاهتمام بقضايا أنية أخرى فرضت إبقاعها بقوة، منها جدل التحوير الوزاري المرتقب، وتطورات جائحة كورونا، الأمر الذي أدخل تلك المبادرة في دائرة الإنعاش الذي قربها كثيرا من الموت السريري.

وساهم تذبذب مواقف الأحزاب والمنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني في تعاطيها مع هذه المبادرة، الذي أمله حسابات ضيقة، وأخرى محمولة على أحداث حزبية يصعب معها الجزم بنهاياتها أو مخرجاتها، في تزايد فتور الهمم وانطفاء المعنويات التي رافقت المبادرة عند الإعلان عنها.

لكن هذا التذبذب في المواقف، مع الإضافات التي اقتضتها طبيعة المرحلة الراهنة، والأولويات التي تم تعميمها على ضوء المقاربة السياسية الجديدة التي فرضها جدل التحوير الوزاري المرتقب، ليس وحده الذي تسبب في تراجع الاهتمام بهذه المبادرة، وإنما هناك عوامل أخرى دفعت نحو انهيار متدرج لأوراق التحصيل والرهان عليها في قادم الأيام. ويبرز غموض موقف الرئيس قيس سعيد وتبدله بين الحين والآخر، كواحد من أهم تلك العوامل التي جعلت

## الاستعصاء السوري تحت وطأة التدخلات الخارجية

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

لكن أي تسوية مع روسيا تتطلب مناخاً دولياً أفضل وأخذ العوامل الإقليمية بعين الاعتبار. وتتوافق واشنطن وموسكو بشكل غير مباشر على استمرارية الوجود العسكري التركي ولقوات "قسد" بانتظار الحل السياسي في دمشق. وكان لافتاً في هذا الصدد تركيز وزير الخارجية السعودي في موسكو على أهمية إنهاء التدخل الإيراني في سوريا من دون أن يتطرق لأدوار أطراف أخرى. هكذا تبدو المشكلة وكأنها تتركز على الوجود الإيراني.

وأخيراً حدد المستشار العسكري للمرشد الإيراني اللواء يحي رحيم صفوي أن "قائد فيلق القدس قاسم سليماني أسس 22 لواءً للحشد الشعبي في العراق و60 لواءً شعبياً" في سوريا. وأوضح أن الميليشيات الستين التي أسسها سليمان في سوريا تضم سبعين ألف مقاتل من قوات ما تعرف بـ"التعبئة الشعبية السورية" والمقاتلين الأجانب. يمثل ذلك دليلاً على أن الوجود الإيراني في سوريا لا يقتصر على المستشارين حسب الرواية الإيرانية السابقة، بل يشمل تأسيس ميليشيات يقع ضمن تغيير الهوية السورية في العمق والسعي إلى تغيير جوهر الكيان السوري كما فعلت إيران بالنسبة إلى تأسيسها "حزب الله" في لبنان. وهذا يعني بالنسبة إلى الكثير من المراقبين أنه يمنع إعادة سوريا إلى الفلك العربي في المدى المنظور، وهذا الواقع لن يلائم المصالح الروسية على مدى متوسط، ويمكن أن يحصل تقاطع أكبر بين واشنطن وموسكو من خلال القناة الإسرائيلية كما يحصل عملياً في عمليات القصف الإسرائيلي.

كل ذلك يضع على المحك إدارة بايدن على ضوء الاحتمالات المرتقبة لمفاوضات متجددة حول الملف النووي الإيراني ومجمل العلاقة المستقبلية ضمن الرباعي الأمريكي - الروسي - الإيراني - الإسرائيلي. وهذه المماحة السياسية واستمرار الضغط الاقتصادي لا يلبغان احتمالات مواجهة إسرائيلية - إيرانية انطلاقاً من الجنوب السوري. وفي مطلق الأحوال، ستبقى سوريا مسرحاً لحروب الآخرين حتى إشعار آخر، إذا لم تبرز مفاجأة من الداخل السوري تخطط كل أوراق المترصنين والمتقاطعين وتعيد الأمل للسوريين.

استمرارية الدور الأميركي، وليس من أجل مقارعة الدور الروسي مع التركيز على استمرار دعم "قسد" من دون الصدام مع تركيا، وذلك بالتزامن مع استمرار العمل لمنع عودة تنظيم داعش وضرب الوجود الإيراني بالتعاون مع إسرائيل. أما بالنسبة إلى مصير منظومة الأسد، قال المبعوث الأميركي إلى سوريا جويل رايبيرن إن "النظام يضعف بوتيرة سريعة، ولا يمكن له الاستمرار، ولا يجب أن يتفاجأ الناس إذا بدأ الانهيار بسرعة". واعتبر أن "النظام السوري بدأ يتعامل مع ابن بشار الأسد (حافظ) على أنه ولي للعهد، كما تحولت زوجته أسماء من رمز للموضوعة إلى ما يشبه زعيمة المافيا هي وعائلتها، وبدأوا في الاستيلاء على أصول الأشخاص آخرين موجودين في سوريا".

ويؤشر ذلك إلى أن شرعية المنظومة الأسدية في حال تمرير انتخابات العام 2021، ستبقى شرعية منقوصة وقيد الدرس لأنها خاضعة للنفوذ الروسي، ولأن المنظومة تبدو وكأنها التوام السيامي للنظام الإيراني. وإذا طالعنا آراء ويليام برانز الذي عينه جو بايدن على رأس "وكالة المخابرات المركزية الأميركية"، وانتوني بلينكن المرشح لمنصب وزير الخارجية، لن نتكرر أخطاء إدارة أوباما ونستمر الاستفادة من بعض

حصص إدارة ترامب لتركيبة وضع جديد في سوريا.

التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة (33 موقعا)، وروسيا (83)، وتركيا (114)، وإيران (113)، وحزب الله (116).

وبالإضافة إلى خارطة الفاعلين على الأرض، نشير إلى استمرار التدخل الإسرائيلي الذي يستهدف منذ 2015 الوجود الإيراني ووجود حزب الله. وتعكس الأرقام والوقائع أعلاه أكبر تواجد للقوى الأجنبية في تاريخ سوريا الحديث، ما يعكس حجم التأثير الخارجي في الملف السوري على حساب تأثير الفاعلين السوريين جميعاً، ويؤكد التفاهت الخارجي على الموقع المركزي لسوريا كقوة وسط (جغرافياً) في المخاض الذي سيغير وجه الإقليم ويعيد تركيبه.

للهلولة الأولى تبدو روسيا وكأنها خرجت منتصرة من المعركة السورية بعد أكثر من خمس سنوات على تدخلها المكثف، وذلك بفضل استخدام متناسب للوسائل وإدارة تقاطعات مع الشرك الإيراني، وكذلك تركيا وإسرائيل تحت العين الساهرة (أو القبول الضمني) للولايات المتحدة. لكن مساعيها لتحويل إنجازها العسكري إلى إنجاز سياسي تبقى معلقة بالتوافق مع واشنطن التي تضع مسألة وجودها شرق الفرات وإطلاق عملية إعادة الإعمار بمثابة عناصر ضغط لتطبيق القرار الأممي 2254 حول العملية السياسية.

ومن هنا ترون الأناظر إلى سلوك الإدارة الأميركية الآتية بعد الفشل السياسي والأخلاقي لإدارة أوباما

د. حنظل أبو دياب  
أستاذ العلوم السياسية المركز  
الدولي للدراسات والبحوث - باريس

تلاص "الحروب" السورية مشارف عقدها الثاني في مارس 2021، مختلفة مأساة إنسانية هائلة ودماراً واسعاً، فيما لم تفلح الجهود المبذولة في التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع متعدد الأقطاب والأوجه، وإيقاف معاناة المدنيين وأثار الانهيار الاقتصادي وترسيخ التغيير الديموغرافي. وبينما يستعد الرئيس السوري لتجديد ولايته وتستمر الأمم المتحدة بشكل عثبي في تغطية مسار سياسي عقيم، تنقسم سوريا عملياً إلى ثلاث مناطق نفوذ ومناطق رمادية أخرى تحت وطأة وجود خارجي تنخرط فيه عدة دول إقليمية وكبرى. يدلل كل ذلك على الاستعصاء في الوضع السوري وكل رهان على أي مستجدات مع وصول إدارة أميركية جديدة يرتبط بحسابات معقدة ضمن اللعبة الكبرى الإقليمية - الدولية التي انطلقت من سوريا في 2011 ولا تزال تلقي بثقلها.

أما الأفاق الإيجابية أو السلبية فستحسبها خلاصة تصفيات الحروب السورية والوصول إلى التوازنات الإقليمية الجديدة. ومما لا شك فيه أن الوزين الروسي والأميركي كما الصراع الإسرائيلي - الإيراني والدور التركي ستكون عوامل تقريرية في مستقبل الوضع السوري من الناحية الميدانية في بدايات 2021، تنقسم سوريا التي تبلغ مساحتها 185 ألف كلم مربع، إلى ثلاث مناطق نفوذ: الأولى تمتد على 63 في المئة من أراضي البلاد، وتسيطر عليها قوات الحكومة بدعم روسي وإيراني. والثانية تشمل 26 في المئة من مساحة البلاد في الشمال الشرقي، وتسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" الكردية - العربية، بدعم من التحالف الدولي، فيما تقع المنطقة الثالثة الواقعة في شمال البلاد وشمالها الغربي (11 في المئة) تحت نفوذ فصائل مقاتلة يدعمها الجيش التركي، مع الإشارة إلى استمرار وجود ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أنحاء من البادية السورية. وحسب مركز جيسور للدراسات (تقرير 5 يناير 2021) يبلغ مجموع قواعد ومواقع القوات الأجنبية 477 موقعا تتوزع بين

